سياسة الإفصاح والشفافية
لجمعية تنمية الأهلية بـنـي كبير
٢٠٢٦م

١- المقدمة والأهداف

تهدف هذه السياسة إلى تحديد الأطر العامة للإفصاح عن المعلومات المالية والإدارية والتشغيلية في جمعية تنمية الأهلية بـ [اسم المدينة]، وضمان وصولها لأصحاب المصلحة والجهات الإشرافية والعموم بدقة وفي الوقت المناسب، تعزيزاً لقيم النزاهة والمساءلة والموثوقية.

٢- نطاق التطبيق

تسري هذه السياسة على جميع أعضاء الجمعية العمومية، أعضاء مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، واللجان الدائمة والمؤقتة في الجمعية.

٣-التزامات الإفصاح والنشر الإلكتروني

تلتزم الجمعية بنشر الوثائق والبيانات التالية على موقعها الإلكتروني الرسمي وتحديثها بشكل دوري:

- الوثائق الرسمية :اللائحة الأساسية للجمعية، شهادة التسجيل والترخيص الرسمية، والخطة الاستراتيجية والتشغيلية.
- البيانات الإدارية :أسماء أعضاء مجلس الإدارة، أسماء اللجان التابعة له، والهيكل التنظيمي المعتمد.
- البيانات المالية :القوائم المالية السنوية المدققة، تقرير المحاسب القانوني، والموازنة التقديرية للسنة المالية الجديدة.
- تقارير الإنجاز :التقرير السنوي لأنشطة وبرامج الجمعية، ومخرجات المشاريع التنموية بالأرقام والإحصاءات.

٤- قنوات الإفصاح الرسمية

تعتمد الجمعية القنوات التالية لإيصال المعلومات الرسمية:

- الموقع الإلكتروني الرسمي للجمعية (منصة النشر الأساسية).

- الحسابات الرسمية الموثقة للجمعية على منصات التواصل الاجتماعي.
- التقارير السنوية المطبوعة والموزعة في اجتماع الجمعية العمومية.
- نظام "تكامل" أو المنصات الرقمية التابعة للمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي.

٥- إدارة تعارض المصالح والمستفيد الحقيقي

- تلتزم الجمعية بالإفصاح الكامل عن أي حالات تعارض مصالح محتملة تخص أعضاء المجلس أو الإدارة التنفيذية.
- تلتزم الجمعية بحصر وتحديث بيانات "المستفيد الحقيقي" من خدماتها أو استثماراتها وفقاً للأنظمة والتعليمات الصادرة من الجهات الإشرافية.

٦-المسؤولية والرقابة

- يتولى مجلس الإدارة الإشراف العام على تطبيق هذه السياسة ومراجعتها سنوياً.
- تتولى الإدارة التنفيذية مسؤولية إعداد وتحديث المواد والتقارير الواجب الإفصاح عنها ونشرها في المواعيد المحددة.

٧- الاعتماد والتعديل

- تسري هذه اللائحة من تاريخ اعتمادها من مجلس الإدارة.
- تم اعتماد اللائحة بمحضر مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠٢٦/٤/٢٨م